العمل والبطالة كمؤشرين لقياس التنمية المستدامة - حالة الجزائر-

أ.د بقة شريف أ. العايب عبد الرحمان

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - جامعة فرحات عباس – سطيف

الملخص:

يتناول المقال مؤشرين هامين يستعملان في قياس التنمية المستدامة وهما: العمل والبطالة مع التركيز على مشكلة البطالة في الجزائر، كما يظهر أن البطالة في الجزائر أصبحت تأخذ شكلا هيكليا فإذا استمر الوضع على حاله، فإن هذا سيؤثر سلبا على الأجيال المستقبلية، ومنه لا تتحقق تلك التنمية التي تحقق احتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تحقيق احتياجاتهم. ذلك أن التنمية تشمل أيضا عملية القضاء على الفقر وسوء توزيع المداخيل والبطالة، فبقدر الاهتمام بهذه الأمور في تحقيق التنمية يمكن أن تتوفر الاستدامة في بعديها الاقتصادي والاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: البطالة، العمل، التنمية المستدامة، الاستدامة الاجتماعية.

Résumé:

Les dernières décennies montrent clairement qu'on ne peut pas assurer la croissance économique sans tenir compte du développement humain. Ce dernier vise la cohésion sociale, la lutte contre la pauvreté et le chômage, l'insertion et la lutte contre les inégalités. Aussi, il importe de consacrer davantage d'attention à la qualité de cette croissance afin de s'assurer qu'elle accompagne les objectifs du développement humain. A travers cet article, nous nous intéressons à l'emploi et au chômage en Algérie comme indicateurs utilisés dans la mesure et l'appréciation de la durabilité sociale d'un pays par l'analyse du phénomène du chômage en Algérie. L'article montre que la situation actuelle du chômage en Algérie ne contribue guère à assurer la durabilité dans ses dimensions économiques et sociales.

Mots clés: chômage, emploi, développement durable, durabilité sociale.

مقـــدمـــة:

إن تحقيق التنمية يتطلب توجيه الاهتمام ليس فقط بالنمو الاقتصادي ولكن أيضا الاهتمام بالمسائل الاجتماعية والبيئية وهذا انطلاقا من المبدأ التالي القائم على أن ما لم يتم التصدي بصورة كاملة لتحول المجتمع وإدارة البيئة إلى جانب النمو الاقتصادي، فإن النمو في حد ذاته سيتعرض للمخاطر في الأمد البعيد. وهذا ما هو متعارف عليه باسم التنمية المستدامة.

فالتنمية المستدامة ليست فقط تحقيق النمو والتطور الاقتصادي وليست كما يفهمها البعض على أنها تنحصر في المجال البيئي فقط بل يدخل ضمن اهتماماتها المجالات الاجتماعية والتي تشمل من ضمن ما تشمله الاهتمام بزيادة رفاه المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر ولن يتم ذلك ما لم يتم التحكم في تفاقم ظاهرة البطالة والإسهام الفعال في خلق مناصب شغل.

تسعى كل الدول وكذلك بعض الهيئات الدولية المهتمة إلى دراسة وتحليل الاقتصاديات بغرض التعرف على مستويات النمو والتطور التي تشهدها إلى اللجوء إلى استعمال مجموعة من المؤشرات. ولعل من بين أهم المؤشرات الكمية قياس البطالة ومعدلات التشغيل للحكم على الحالة الراهنة للتنمية المستدامة بالمقارنة مع التحديات التي تطرحها هذه الأخيرة.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى أهمية التحكم في ظاهرة البطالة وخلق مناصب شغل في تحقيق التنمية المستدامة، لذلك فالإشكالية التي سيحاول البحث دراستها هي:

ما هي الحالة الراهنة للتنمية المستدامة في الجزائر على ضوء دراسة مؤشر البطالة ؟

لدراسة هذه الإشكالية، ينطلق البحث من فرضية واحدة أساسية وهي: " التقليص من تفاقم ظاهرة البطالة هو عامل أساسي يساعد على النهوض برفاهية الأفراد والمجتمعات."

لدراسة هذه الإشكالية وفرضياتها، سيتم دراسة النقاط التالية :

- تعريف التنمية المستدامة ومؤشرات قياسها
- العمل والبطالة ضمن مؤشرات قياس التنمية المستدامة
- واقع العمل والبطالة في الجزائر

I. التنمية المستدامة:

I.1. تعريف التنمية المستدامة:

شهدت نهاية القرن العشرين تنامي الوعي لدى جميع الدول بقضايا البيئية والاجتماعية. فظهر مفهوم جديد للتنمية اصطلح على تسميته بالتنمية المستدامة والذي تم استعماله لأول مرة سنة 1987 في تقرير لجنة برونتلند، حيث أن هذا الأخير هو أول من عرف التنمية المستدامة على أنها "تنمية مبنية على التسيير الجيد للموارد المتاحة بما يخدم الأجيال الحالية مع عدم رهن بمستقبل الأجيال القادمة[1]".

وتعرف أنها على أنها "نتيجة تفاعل مجموعة في أعمال السلطات العمومية والخاصة بالمجتمع من أجل تلبية الحاجات الأساسية والصحية الإنسان. وتنظم تنمية اقتصادية لفائدته والسعي إلى تحقيق انسجام اجتماعي في المجتمع بغض النظر عن الاختلافات الثقافية اللغوية والدينية للأشخاص ودون رهن مستقبل الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها"[2].

ومن خلال هذه التعاريف يمكن أن نستخلص أن التنمية المستدامة ترتكز على ثلاثة أسس وهم الركيزة الاقتصادية والركيزة الاجتماعية والركيزة البيئية، كما اهتمت بالتنوع الثقافي كأحد مكونات التنمية المستدامة.

فبالنسبة للعنصر الاجتماعي، فمفاده أنه يمكن للفقراء الحصول بنفس الحظوظ على الموارد التي تسمح لهم بتحقيق التنمية.

I.2. العناصر المكونة للتنمية المستدامة:

تتألف التنمية المستدامة من ثلاث عناصر رئيسية هي النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة.

أ- **العنصر الاقتصادي:** ويستند إلى المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاه المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النمو الأمثل وبكفاءة.

ب- **العنصر الاجتماعي:** ويشير إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر، وإلى النهوض برفاهية الناس، وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، والوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن، واحترام حقوق الإنسان. كما يشير إلى تنمية الثقافات المختلفة، والتنوع، والتعددية، والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في ضع القرار.

ج- **العنصر البيئي:** ويتعلق بالحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية وعلى النظم الايكولوجية والنهوض بها.

3.I. تحديات التنمية المستدامة:

تدخل ضمن التحديات الحاضرة للتنمية المستدامة ما يلي:

- تخفيف الفقر ومحاربة البطالة
- نشر طرق إنتاج واستهلاك مسؤول لتفادي إصدارات الغاز، النفايات وتبذير المواد
- ضمان حصول الجميع على موارد الطاقة لتحسين ظروف الحياة
- محاربة العنف
- ضمان التعليم القاعدي للجميع والتكوين العام
- خفض المشاكل البيئية التي هي أساس الأمراض
- تحسين الوصول إلى المياه الصالحة للشرب وتصريف المياه

4.I. الاستـــدامـــة:

إذا كان من المتفق عليه أن الاهتمام بمفهوم التنمية ليس جديدا حيث يرجعه المهتمون إلى القرن التاسع عشر، فان الاهتمام بقضية استدامة التنمية يعتبر حديثا وقد تزايد هذا الاهتمام إلى العقود الأخيرة.

ومن المنظور الاقتصادي، تعني الاستدامة استمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة ممكنة، أما قياس هذا الرفاه فيكون عادة بمعدلات الدخل والاستهلاك ويتضمن ذلك الكثير من مقومات الرفاه الإنساني مثل الدخل والطعام والمسكن والنقل والملبس والصحة والتعليم. أما في بعديها الاقتصادي والاجتماعي معا، فالاستدامة تعني الاهتمام بتوفير فرص الحصول على العمل والخدمات العامة وأهمها الصحة والتعليم والعدالة. ومن هنا فالاستدامة هي "كيفية تحقيق النمو الذي يأخذ بعين الاعتبار ويراعي الجانب الإنساني بكل أبعاده، الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية ولن يتم ذلك دون القضاء على كل أشكال الاختلالات والفوارق سواء كانت داخل نفس المجتمع أي بين مختلف الفئات التي تشكله وكذلك بين دول الشمال والجنوب أو بين مختلف الأجيال"[3].

وهناك من يرى أن فكرة الاستدامة تعتمد على مؤشرين الأول بيئي ويسمى بالبصمة الايكولوجية والثاني اجتماعي ويسمى بمؤشر التنمية الاجتماعية. فالبصمة الايكولوجية

تسمح بقياس المساحة المستغلة من اجل التنمية. أما مؤشر التنمية الاجتماعية فيشمل من بين ما يشمله الفقر والبطالة ونوعية الحياة والتعليم والنمو السكاني. فالاقتصاديات التي تمتاز بالاستدامة هي تلك التي تسعى إلى توفير واحترام الشرطان معا وفي آن واحد[4]. فلا يمكن تحقيق التنمية الاجتماعية بدون "الوصول بالإنسان إلى حد أدنى لمستوى المعيشة لا ينبغي أن ينزل عنه ويكون ذلك "بتوفير التعليم والصحة والمسكن الملائم والعمل المناسب لقدرات الإنسان، وكذلك الأمن والتأمين الاجتماعي، والقضاء على الاستغلال وعدم تكافؤ الفرص[5]".

وبالرغم من هذا الاهتمام المتزايد بتحقيق الاستدامة إلا "أن واقع الحالي للدول خاصة منها النامية لا يسمح بتحقيق تلك التنمية المستدامة وهذا نظرا لتفاقم الفقر بكل أشكاله ومكوناته وأهمها الأمية، تفاقم البطالة، ارتفاع نسبة الوافيات وغيرها[6]".

ومن الاستدامة يتضح أن المسألة الاجتماعية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالنمو والتطور الاقتصادي وأن تحقيق التنمية المستدامة يمر عبر معالجة المسائل الاجتماعية ومن بينها وأهمها مشكلتي العمل والبطالة. فيمكن اعتبار هذين الأخيرين بمثابة "الحلقة المفقودة في معادلة النمو والفقر، وترابطا ته مع الأمن والاستقرار الاجتماعي، ونفي ذلك يكون بتجاوز حقوق الإنسان وانعدام الكرامة وتصاعد خطر التوترات الاجتماعية والعنف وانعدام الأمن. ومن ثمّ فإن السعي للوصول إلى المستوى اللائق للعمالة المنتجة يكون حجر الزاوية في التنمية والقضاء على الفقر[7]". لذلك فإن تحسين معدلات النمو الاقتصادي يشمل من بين ما يشمله الحد من الفقر. ولن يكون بمقدور أي نمو في الاقتصاد أن يحد من الفقر بشكلٍ فعال إلا من خلال تنشيط نمو العمالة وانخفاض البطالة.

و"الاستدامة الاجتماعية هي إحدى مكونات التنمية البشرية وتهدف إلى توفير الشروط التي تسمح للأجيال المستقبلية بالمحافظة على الكرامة الإنسانية ويتطلب ذلك محاربة عند الأجيال الحاضرة مما يساهم في توفير عناصر النمو على المدى الطويل للأجيال المستقبلية.[8]

ويرتبط الفقر ارتباطا وثيقا بالعمل والبطالة. فقد أقر مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في سنة 1995 المنعقد بكوبنهاجن بشأن التنمية الاجتماعية على "وجود الصلة بين القضاء على الفقر والعمالة[9]". كما أنه يوجد ارتباط مباشر بين المكونات النوعية للعمالة من حيث درجة التأهيل والتدرب والكفاءة وبين الفقر وإنتاجية العمل. " فتحسين الإنتاجية

مصدر حيوي للتحسينات المستدامة وغير التضخمية في مستويات المعيشة وفرص العمل والحد من الفقر."[10]

I.5. مؤشرات قياس التنمية المستدامة:

يقاس الوضع القائم للتنمية المستدامة في أي دولة بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية. هذه المؤشرات تعكس مدى نجاح الدول في تحقيق التنمية المستدامة وهي تقيم بشكل رئيسي حالة الدول من خلال معايير كمية يمكن حسابها ومتابعة تغيراتها وتوجهاتها. كما أن مثل هذه المؤشرات من شأنها أن تساهم في إعطاء صورة واضحة عن حالة التنمية المستدامة في الدولة، هذه المؤشرات هي كالتالي:

1. **المؤشرات الاقتصادية:**
   - نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
   - نسبة إجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي
   - نسبة إجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي
   - مجموع الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
   - صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المستلمة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
2. **المؤشرات الاجتماعية:**
   - مؤشر الفقر البشري
   - معدل البطالة
   - نوعية الحياة
   - التعليم
   - معدل النمو السكاني
   - النسبة المئوية لسكان المناطق الحضرية
3. **المؤشرات البيئية:**
   - متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية
   - متوسط نصيب الفرد من إجمالي الأراضي المزروعة

- كمية الأسمدة المستخدمة سنويا
- الأراضي المصابة بالتصحر
- التغير في مساحة الغابات

4. المؤشرات المؤسسية:

- خطوط الهاتف الرئيسية لكل 100 نسمة
- المشتركون في الهاتف النقال لكل 100 نسمة
- الحواسيب الشخصية لكل 100 نسمة
- مستخدمو الإنترنت لكل 100 نسمة

الذي يهم من خلال هذه البحث هما مؤشري العمل والبطالة واللذان نفصلهما في المحور الموالي.

II.واقع العمل والبطالة في الجزائر:

"لقد تميز سوق العمل بالجزائر منذ النصف الثاني للثمانينيات إلى غاية عام 1999 بارتفاع كبير في نسبة البطالة وصلت في بعض الأحيان إلى أكثر من 30 %."[11]

إن المؤشرات الحالية حول معدلات العمالة ونسب البطالة في الجزائر تشير إلى أنه من الصعب تحقيق نتائج ايجابية في مجال تحقيق التنمية المستدامة. كما أن فرصة الجزائر من أجل تحقيق ذلك مهددة لأنه من أجل تحقيق ذلك فإنه يلزم تخفيض نسب البطالة مما يؤدي إلى التحكم في تفاقم الفقر. إن الفقر في الجزائر مستويان[12] :

- **المستوى الأول** وهو ضعف مدا خيل العائلات والذي يساوي 1 دولار يوميا وهي ضعيف جدا بالمقارنة مع بعض دول العالم الأخرى،
- **المستوى الثاني** وهو انتشار الأمية ومعدلات البطالة العالية.

نتيجة لذلك لا يمكن تحقيق الاستدامة خاصة في جانبها الاجتماعي لان هذا الوضع لا يسمح بتوفير الرفاهية لأفراد المجتمع طالما واصلوا المعاناة من هاتين المشكلتين.

إن تحليل لواقع البطالة في الجزائر يوضح أن الوضع معقد وان أسباب مشكلة البطالة في الجزائر تعود أثارها منذ الاستقلال إلى يومنا هذا وأن الوضع زاد تأزما منذ بداية التسعينات أي حين شرعت الجزائر في القيام بالإصلاحات. ولعل التحليل الموالي يشرح ذلك.

1.II. مميزات سوق العمل في الجزائر:

بلغ معدل البطالة في الجزائر سنة 1997 نسبة 20% أي ضعف المعدل المسجل سنة 1990. ولقد بقي هذا المعدل على نفس الوتيرة خلال السنوات الموالية مما جعل الجزائر تكون من بين الدول التي تعاني من أزمة البطالة. لقد ارتفعت نسبة البطالة بشكل كبير حيث كانت[13]: – سنة 1987 في حدود 17 %.

– سنة 1995 في حدود 28 %.

– سنة 1999 في حدود 30 %.

تدل الإحصائيات اليوم على أن معدلات البطالة ليست هي نفسها التي كانت تمتاز بها فترة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي. تشير مختلف تقرير حول الوضع الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر إلى تراجع نسبة الفقر في الجزائر، بالنظر إلى تحسن مؤشرات التنمية في جميع المجالات، الصحة والتربية وتراجع نسبة البطالة وانخفاض في نسبة الوفيات، بالإضافة إلى المساواة بن الجنسين وتبقى نسبة الفقر مرتفعة بالمناطق الريفية ولدى النساء والشباب. فقد انخفضت نسبة البطالة إلى 11.3% سنة[14] 2008. فالديوان الوطني للإحصاء يؤكد أن نسبة البطالة في بداية سنة 2009 هي 13،8%[15]. ويؤكد نفس الديوان أن معدل البطالة إلى غاية نهاية شهر أكتوبر من نفس سنة هو 10،2%[16].

و لقد كانت هذه البطالة تصيب الفئات الشابة من المجتمع. إن تفاقم ظاهرة البطالة مس كل الفئات الاجتماعية لاسيما الشباب وأصحاب الشهادات العلمية. "فمن مجموع العاطلين عن العمل والبالغ عددهم الآن 1.7 مليون شخص نجد أن أكثر من 73 % منهم تقل أعمارهم عن 30 سنة.[17]" ونظرا لتفاقم الوضع وديمومته أصبحت قضية خلق مناصب الشغل في الجزائر هي لب كل سياسات التنمية المنتهجة ذلك أن هذا الوضع هو نتاج الأزمات المتوالية التي عرفها الاقتصاد الجزائري في الثمانينات[18]".

بعد سنة 1986، خضعت الجزائري لأزمتين متتاليتين خلفت آثار سلبية بليغة على اقتصادها. فالأزمة الأولى تكمن في الانهيار الشديد لأسعار البترول مما انعكس سلبا على إيرادات قطاع المحروقات باعتباره المصدر الأساسي للإيرادات في الجزائر. أما الأزمة الثانية فتتمثل في برنامج الإصلاح الهيكلي للاقتصاد بالشروع في انتهاج ما يسمى باقتصاد السوق وما لحقه من سياسيات اقتصادية أهمها خوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية.

هذين الأزمتين أثرتا سلبا على سوق العمل مما ساعد على تفاقم ظاهرة البطالة. "فالأزمة الاقتصادية الحادة التي عاشتها خلال هذه الفترة والتي اتسمت بتراجع كبير في حجم الاستثمارات وانخفاض أسعار النفط قد أدت إلى بروز إختلالات كبيرة في سوق الشغل بحيث تقلصت فرص العمل المتاحة بدرجة كبيرة في نفس الوقت الذي سجل فيه تزايد أكبر لطالبي العمل، إضافة لما ترتب عن الإصلاحات الاقتصادية التي باشرنها الجزائر وشروعها في تطبيق مخطط إعادة الهيكلة الذي كانت أولى نتائجه غلق مئات المؤسسات وتسريح آلاف العمال.[19]

إن ما يميز البطالة وبالتالي سوق العمل في الجزائر هو أننا " نعيش في ظل واقع يمتاز بالمفارقات العديدة. فبالإضافة إلى تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية على مستوى الاقتصاد الجزائري وأهمها انخفاض مستوى المديونية وخدمات الديون التي ترتبط بها وبالإضافة إلى الوضع المالي الجد مريح حيث يبلغ حاليا احتياطي الصرف أكثر من 90 مليار دولار، إلا أن سياسات التنمية المعتمدة إلى يومنا هذا لم تساعد في التحكم في ظاهرة البطالة.[20]" فظاهرة البطالة "لم تكن معروفة في الجزائر خلال سنوات الرخاء الاقتصادي في سنوات الستينات والسبعينات، وإلى منتصف الثمانينات بحكم الموارد البترولية الكافية نتيجة ارتفاع أسعار البترول آنذك. وما أن بدأت هذه الأسعار في الانخفاض مع منتصف الثمانينات حتى بدأت هذه الظاهرة في البروز، بل وفي مدة قصيرة أصبحت تشكل أحدى أهم الانشغالات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية. حيث تشير العديد من التقارير الرسمية إلى أن مستوى البطالة في الجزائر بدأ في الارتفاع. هذا الارتفاع الذي جاء نتيجة عدة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية مترابطة، أبرزها سياسات إعادة الهيكلة الاقتصادية التي شرعت فيها هذه بعد دخولها في مفاوضات التصحيح الهيكلي لاقتصادياتها مع المؤسسات المالية الدولية، ورغم محاولات هذه الدول الحد من هذه الزيادة عن طريق العديد من البرامج والمشاريع التي صاحبة هذه التحولات، والتي جاءت في غالبيتها بصفة سريعة وغير مدروسة بصفة علمية، مما جعلها قليلة الفاعلية في الحد من تنامي هذه الظاهرة.[21]

إن المتمعن جيدا في الإحصائيات الخاصة بالعمالة في الجزائر، يلاحظ مرور الاقتصاد الجزائري في هذا المجال عبر المراحل التالية :

- **مرحلة ما قبل 1973:**

مباشرة بعد الاستقلال، عرفت الجزائر معدل بطالة مرتفعة جدا وهذا تحت تأثير مخلفات الاستعمار. "و انخفضت هذه المعدلات بعد ارتفاع عدد المهاجرين الجزائريين إلى فرنسا.[22]" ابتداء من سنة 1967 ونتيجة لانتهاج الجزائر النهج الاشتراكي في اقتصادها واعتماد التخطيط الاقتصادي والذي كان أساسه الاعتماد على الصناعة في إحداث التنمية الاقتصادية، لم يعد للبطالة الآثار الاجتماعية السلبية المعروفة بها. فخلال هذه الفترة تم خلق عدد كبير من مناصب العمل "30% منها في قطاع البناء و28% في الصناعة و23 % في قطاع الوظيف العمومي و19% في قطاع الخدمات.[23]

- **مرحلة 1973 – 1985:**

خلال هذه الفترة، تم التحكم الجيد في معدل البطالة بحيث كان يتم خلق 150.000 منصب شغل سنويا. أما معدل البطالة فقد بلغ سنة 1985 نسبة 9.7% وهو أكثر بقليل من المعدل الذي سجل سنة 1984 حيث بلغ 8.7% وهو أضعف معدل سجل منذ استقلال الجزائر.

- **مرحلة 1986 – 1995:**

خلال هذه الفترة بلغت المعدلات السنوية للبطالة أعلى مستوياتها حيث سجلت أعلى نسبة سنة 1995 بمعدل 28.1%. وتعود أسباب تفاقم هذه الأوضاع خلال هذه الفترة إلى الأزمات المتتالية التي مست الاقتصاد الجزائري وخلالها "أخذت البطالة في الجزائر تأخذ الشكل الهيكلي."[24] ويرجع المختصون تفاقم ظاهرة البطالة إلى سببين [25]:

- الآثار السلبية للازمة البترولية التي شهدها العالم سنة 1986
- التطبيق الصارم لبرنامج التعديل الهيكلي ابتداء من منتصف التسعينات والذي دفع ثمنه عمال القطاع الاقتصادي العمومي بفقدانهم لمناصب شغلهم

- **مرحلة 1996 – 2004:**

واصل معدل البطالة في البقاء على نفس الحال المسجل خلال المرحلة السابقة، مما يؤكد أن البطالة في الجزائر أصبحت هيكلية حيث تم تسجيل أعلى نسب للبطالة وكان هذا خلال سنتي 1999 و2000 بمعدل 29.2% و29.5% على التوالي.

- **مرحلة 2004 إلى اليوم:**

أخذ معدل البطالة في الانخفاض ابتداء من سنة 2004 حيث بلغ سنة 2005 نسبة 15.3% وسنة 2006 نسبة 12.3%.

2.II. أسباب تفاقم ظاهرة البطالة في الجزائر:

يرجع معظم المختصين تفاقم ظاهرة البطالة في الجزائر إلى الأسباب التالية:

1) الارتفاع الديموغرافي المتزايد حيث يشهد ارتفاع عدد السكان في الجزائر بنسبة 4% سنويا. فبالرغم من الانخفاض الملحوظ في معدلات الولادة إلا أنه ستشهد الجزائر ديناميكية في نموها الديموغرافي حيث هناك من يرى "أنه ستشهد الجزائر خلال الخمسة عشرة الأولى من القرن الواحد والعشرين معدل نمو ديموغرافي يقدر ب 2% سنويا.[26]

الجدول رقم (01) : التطور الديموغرافي في الجزائر

البيان	1975	1997	2015*
عدد السكان	16.1 مليون	29.4 مليون	41.2 مليون
نسبة التزايد السنوي		%2.8	%1.9

* تقديرات برنامج الأمم المتحدة للتنمية : تقرير التنمية البشرية للجزائر لسنة 1997

Source: Bernard Fourcade, les observatoires de l'emploi et de la formation professionnelle, outils de gestion des transformations du marché du travail ? Les cas de l'Algérie et de la Tunisie, les notes du LIRHE, note n° 333- Décembre 2000, p16.

2) ضعف القطاعات الاقتصادية التي تحتاج إلى يد عاملة كثيفة وعلى "رأسها قطاع الصناعات التحويلية نتيجة لضعف تنافسيتها أمام المنافسة الأجنبية[27]. إن أول مشكلة تعاني منها الجزائر فيما يتعلق بسوق العمل هو "عدم قدرة القطاع المهيكل وعلى وجه الخصوص القطاع الصناعي على خلق مناصب شغل وذلك نتيجة التدني الشديد في معدلات نموه حيث انخفض معدل نمو قطاع الصناعة بنسبة 4% وبنسبة 2% في قطاع التجارة وبنسبة 7% في قطاع الري مما انعكس سلبا على القدرة على خلق مناصب الشغل وأدى بذلك إلى فقدان البعض منها. فبين الفترة الممتدة بين 1992 و1995 تم فقدان 23.000 منصب عمل كما تم فقدان 50.000 منصب عمل سنة 1996

لوحدها.[28] وتدل الإحصائيات الرسمية على عدد مناصب الشغل التي تم فقدانها هو أكبر من ذلك والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (02): توزيع عدد مناصب الشغل المفقودة بين 1994 و2001 حسب قطاعات النشاط

القطاعات	فلاحة	صناعة	بناء وأشغال عمومية	خدمات	المجموع
مؤسسات وطنية عمومية	1468	24066	98136	31781	**155991**
%	20.37	15.77	62.91	20.37	**100**
مؤسسات عمومية محلية	25070	11641	64091	25070	**102687**
%	24.41	11.34	62.41	24.41	**100**
قطاع خاص	195	379	611	195	**1605**
%	12.15	23.61	38.07	12.15	**100**
المجموع	**57046**	**36626**	**162838**	**57046**	**260283**
%	**1.45**	**14.07**	**62.56**	**21.92**	**100**

Source: Organisation Internationale du Travail, Bureau de l'OIT à Alger, PROGRAMME «DES EMPLOIS EN AFRIQUE » MARCHE DU TRAVAIL ET EMPLOI EN ALGERIE − Eléments pour une politique nationale de l emploi - Profil de pays - Alger, octobre 2003

3) تزايد ظاهرة تسريح العمال نتيجة سياسة إعادة هيكلة القطاع الاقتصادي العام تحت ضغط ما يسمى بتطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي فرضه كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي حيث تم تسريح حوالي 450.000 عامل خلال الفترة الممتدة بين 1995 و1998.

II.3. مميزات البطالة في الجزائر:

ما يميز البطالة في الجزائر أنها:

1) تمس الفئات الشابة: حيث أن معدل 83% من معدل البطالة تمس الفئات التي تقل أعمارها عن 30 سنة. "إلى غاية نهاية سنة 2004، بلغ عدد طالبي العمل الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة حوالي 1.671 مليون شخص.[29]

الجدول رقم (03): توزيع البطالين حسب السن ومناطق إقامتهم لسنة 2005

السن	2005				2006				
	المدن	الأرياف	المجموع	%	المدن	الأرياف	المجموع	%	%
اقل من 20	127521	129385	256907	15.36	101437	64977	166414	13.4	13.4
20- 24 سنة	300445	204933	505378	30.22	233469	136513	369982	29.8	43.2
25- 29 سنة	280648	181985	462633	27.64	199076	134407	333483	26.9	70.1
30-34 سنة	132002	74445	206447	12.32	109013	61381	170394	13.7	83.8
35-39 سنة	65000	39298	104297	6.22	60774	30341	91115	7.3	91.2
40-44 سنة	38800	19491	58291	3.47	32558	16384	48942	3.9	95.1
45-49 سنة	28338	13245	41583	2.45	19904	8512	28415	2.3	97.4
50-54 سنة	15624	8953	24577	1.43	16204	9340	25544	2.1	99.5
55-59 سنة	5992	5430	11422	0.65	4932	1622	6553	0.5	100
المجموع	994371	677163	1671534	100	777366	463475	1240841	100	

Source: Djilali SARI, interactions entre perspectives d'emploi et dynamique Socio-économique chez les jeunes: le cas algérien, page 8
Et: Office national des Statistiques, situation de l'emploi et du chômage à la fin du mois d'octobre 2006 voir www.ons.dz

2) حوالي 68% من البطالين من فئة المقصيين من النظام المدرسي أي أن البطالة تمس من ليس لديهم مؤهل دراسي كافي يسمح لهم بالالتحاق بمناصب الشغل المطروحة.

3) تمس البطالة الرجال أكثر منها النساء. تمثل النساء التي تعاني من البطالة حوالي 20.4% من مجموع الأفراد الطالبين لمناصب عمل[30].

4) البطالة موجودة في المناطق الحضرية كما هي موجودة في المناطق الريفية حيث بلغت نسبة البطالين القاطنين في الأرياف سنة 2006 حوالي 37.4%[31] بعدما كانت 42.4% في نهاية سنة 2005. والجدول التالي يوضح توزيع اليد العمالة النشطة والعاطلة حسب أماكن تواجدهم.

الجدول رقم (04): توزيع اليد العاملة النشطة والبطالة حسب أماكن إقامتهم

البيان	الأماكن الحضرية	الأماكن الريفية	المجموع
اليد العاملة النشطة	5290595	3578209	8869804
عمال أحرار	1639893	1206324	2846217
عمال أجراء دائمين	2001674	898829	2900503
عمال أجراء غير	1414698	1014922	2429620
أفراد يستفيدون من	234330	458134	692463
يد عاملة عاطلة	777366	463475	1240841
مجموع اليد العملة	6067961	4041684	10109645
معدل البطالة	%12.80	%11.50	%12.30

Source: Office national des Statistiques, situation de l'emploi et du chômage à la fin du mois d'octobre 2006 voir www.ons.dz

5) بالرغم من تراجع نسبة البطالة ابتداء من سنة 2005 إلى يومنا هذا، إلا أن "سوق العمل في الجزائر يمتاز بواقع مر ويؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني وهو ظاهرة تفاقم العمل غير الرسمي.[32] فهناك الدراسات ترى انه يمثل 13% من اليد العاملة النشطة[33]. أنه ولو تم حصر الإحصائيات لمثل هذه الظاهرة لأعطت للبطالة صورة أخرى اشد تشاؤما مما هي معروفة عنه الآن.

6) كما أنه من خلال استغلال المعطيات الخاصة بحالة العمالة في الجزائر يتضح أن عدد العمال الدائمين لا يمثل إلا 32.1%[34] وأن عدد العمال الأحرار يمثل 28.15% من مجموع اليد العاملة النشطة حيث أن ما يميز هذه الفئة أنهم يشغلون مناصب عمل غير مستقرة وذات مدا خيل غير ثابتة. كما توضح نفس الأرقام أن 6.84% تعيش بواسطة إعانات ومساعدات عائلية تمنحها الدولة وهذا يعني أن مداخليهم محدودة ذلك أن هذه الإعانات لا تسمح بتغطية إلا الحاجات الجد أساسية.

الخـــاتمـــة:

يتفق جميع الباحثين الذين خاضوا في دراسة مشكلة البطالة أنه من الصعب توضيح العلاقة الموجودة بين البطالة والفقر، ذلك أنه أحد ينفي أن البطالة تؤدي إلى زيادة نسب الفقر ذلك أن أسر البطالين تصبح أسرا محتاجة، فبالرغم من أن الإحصائيات الرسمية في الجزائر لا توفر الأرقام حول عدد الفقراء إلا أن ما تم تقديمه من أرقام في هذا البحث توضح أن العدد في تزايد مستمر، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الرئيسية التي بنيت عليها الدراسة والمتمثلة في أن التقليص من تفاقم ظاهرة البطالة هو عامل أساسي يساعد على النهوض برفاهية الأفراد والمجتمعات، فالمؤشرات الحالية حول معدلات العمالة ونسب البطالة في الجزائر تشير إلى أنه من الصعب تحقيق نتائج ايجابية في مجال تحقيق التنمية المستدامة.

إن فرصة الجزائر من أجل تحقيق ذلك مهددة لأنه من أجل تحقيق ذلك فإنه يلزم تخفيض نسب البطالة مما يؤدي إلى التحكم في تفاقم الفقر، فطالما أن معدلات البطالة عالية في الجزائر وطالما أن مداخيل الأفراد ضعيفة، فإن الرفاهية ستظل دائما غائبة، وفي مثل هذه الظروف يستحيل الوصول إلى تحقيق الاستدامة الاجتماعية.

المـــراجع:

[1] Observatoire de la Responsabilité Sociétale de l'Entreprise, Développement durable 2003, et entreprises, AFNOR, Page 3

[2] د.كمال رزيق، التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية، مجلة علوم إنسانية www.uluminsania.net السنة الثالثة: العدد 25: نوفمبر 2005، الصفحة 3

[3] Saïda HENNI –Inégalités sociales, croissance et développement durable – Université de BORDEAUX IV - Septembre 2004 – page 2

[4] Christian BRODHAG, Développement durable – responsabilité sociétale des entreprises, congrès international avec exposition d'innovations le management durable en action, 4 – 6 septembre 2004 Université de Genève, page 3

[5] د. محمود الأنصاري – دور البنوك الإسلامية في التنمية الاجتماعية– نقلا عن الموسوعة الإسلامية – www.balagh.com الصفحة 2

[6] Agora 21 - Institut de l'énergie et de l'environnement de la francophonie – Ecole nationale supérieure des mines de saint Etienne, Glossaire pour le développement durable, septembre 2002, page 391.

[7] نور الدين هرمز، النمو والعمالة والفقر في البلدان النامية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29) العدد (1)2007 – الصفحة 3

[8] Saïda HENNI, Université de Versailles Saint-Quentin en Yvelines C3ED, Pauvreté de capacité et développement durable en Algérie, The 4th International Conference on the Capability Approach "Enhancing Human ecurity"4-7 September 2004, University of Pavia, Italy, page 9

[9] نور الدين هرمز – مرجع السابق – الصفحة 17

[10] نور الدين هرمز – مرجع السابق – الصفحة 17

[11] منظمة العمل العربية، مكتب العمل العربي، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية، عرض حول التوجيه والإرشاد في برامج وأجهزة التشغيل بالجزائر، الندوة الإقليمية عن دور الإرشاد والتوجيه المهني في تشغيل الشباب، طرابلس: 11 – 2005/7/13، الصفحة 4.

[12] Saïda HENNI, op. cit. page 2.

[13]منظمة العمل العربية، نفس المرجع السابق، الصفحة 5.

[14]وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، المؤتمر العربي الأول حول تشغيل الشباب، 15 إلى 17 نوفمبر 2009، الجزائر، الصفحة 4

[15] www.ons.dz

[16] www.ons.dz

[17] منظمة العمل العربية، نفس المرجع السابق، الصفحة 5.

[18] FEMISE 2005, Profil Algérie, Institut de la méditerranée, janvier 2006, page 43.

[19]منظمة العمل العربية، نفس المرجع السابق، الصفحة 6.

[20] Djilali SARI, interactions entre perspectives d'emploi et dynamique Socio-économique chez les jeunes : le cas algérien, page 8.

[21] أحمية سليمان، السياسة العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر، الملتقى العلمي حول السياسات العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الطاهر مولاي سعيدة، 26 و27 أفريل 2009، الصفحة2.

[22] Boufenik Fatma, travail et genre en Algérie, colloque Rabat, page 5.

[23] Boufenik Fatma, op. cit. page 5.

[24] FEMISE, op. cit. page 45

[25] Djilali SARI, op. cit., page 8.

[26] PNUD, PNUD, rapport mondial sur le développement humain

[27] FEMISE, op. cit. page 47

[28] Bernard Fourcade, les observatoires de l'emploi et de la formation professionnelle, outils de gestion des transformations du marché du travail ? Les cas de l'Algérie et de la Tunisie, les notes du LIRHE, note n° 333- Décembre 2000, page 4.

[29] Djillali SARI, op. cit. Page 8.

[30] Office national des Statistiques, situation de l'emploi et du chômage à la fin du mois d'octobre 2006voir www.ons.dz

[31] www.ons.dz op. cit.

[32] Djilali SARI,

[33] Bernard Fourcade, op. cit. page 4.

[34] www.ons.dz